مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والامنية على الساحتين الدولية والاقليمية

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

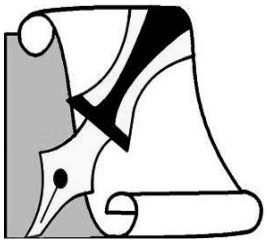

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تقدير نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية على الساحتين الدولية والإقليمية

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

العلاقات السعودية– الإيرانية: بين الحرائق والحدائق الخلفية: من بيروت إلى صنعاء

لم تشهد منطقتنا العربية صراعاً حقيقياً عسكرياً شاملاً بين إيران ودول الخليج العربية. كما أن وجود مكّة المكرّمة والمدينة المنوّرة في الحجاز، كان دائماً سبباً رئيساً لسعي البلدين للحفاظ على أمن هذه الأماكن المقدّسة. لذلك يحترم المسلمون المدن الإسلامية المقدّسة، مكة المكرّمة والمدينة المنوّرة؛ فبعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران، اشتدّت الاستفزازات الأميركية والغربية ضد إيران، وشهدت علاقات البلدين بعض التوترات القليلة التأثير، مقابل تزايد محاولات التعاون والتفاعل بينهما، وخاصة بعد توقيع الاتفاق السعودي الإيراني قبل أشهر.

إن تحسين العلاقات بين إيران والسعودية سيكون ممراً لحل العديد من الملفات الساخنة في المنطقة. إن فتح السفارات وعودة الزيارات على مستويات مختلفة يُبرز أهمية إيران والمملكة العربية السعودية كدولتين مهمّتين. وستكون للمصالحة بينهما تأثيرات على المنطقة بأكملها، كما كان للصراع بينهما تأثير كبير عليها.

فبعد الاتفاق بين إيران والسعودية، نشأت موجة إيجابية في المنطقة، واتجهت العلاقات بين دول الخليج والمنطقة إلى مزيد من الاستقرار والسلام. ويمكن لإيران والسعودية، باعتبارهما قوّتين إقليميتين ودوليتين رئيسيتين، توجيه المعادلات الإقليمية والعالمية في مسارات تضمن مصالح الدول الإسلامية والعربية.

وفي ظل وضع نشهد فيه تطورات مهمة على الساحة الدولية، خاصة في غرب آسيا (منطقة الشرق الأوسط) وتغيّر التوازنات والمعادلات، فإن مصالح الدول تقتضي أن تغتنم هذه الفرصة لحل المشاكل وخلق بيئة جديدة قائمة على تأمين مصالح دول المنطقة، والتوحّد في مواجهة الكيان الصهيوني.

إن تنامي الدور والقدرات الإيرانية في المنطقة، أدّى إلى مواجهة مع السياسة السعودية، المتّهمة إيرانياً بأنها خاضعة للسياسات الأميركية في أكثر من ساحة في المنطقة، من العراق إلى اليمن ولبنان وسورية وساحات أخرى.

إنّ الاتفاق النووي الذي أبرمته الولايات المتحدة والمجموعة الدولية مع إيران عام 2015، لم يتم استثماره إيرانياً، ولم تستخدمه إيران كمردود إقليمي إيجابي في سياق تخفيف التوتّرات، إذ إنّ الاتفاق الذي أبرِم بعيداً عن تفاهمات وترتيبات إقليمية، عارضته كل من المملكة السعودية والكيان المتهالك ودول أخرى من اللحظة الأولى؛ كما زاد مخاوف قوى إقليمية، ومنها السعودية، من أنه سيؤدّي إلى تعاظم الدور الإيراني أكثر من ذي قبل.

لقد ركّزت حكومة الرئيس الإيراني السابق حسن روحاني على إبرام الاتفاق النووي، باعتبار أن الاتفاق مع الغرب هو بوّابة تخفيف التوترات الإقليمية وحل الخلافات بين إيران وبعض جيرانها، وفي مقدّمتهم السعودية، لكن ذلك لم يحصل- 2016 .: دخل الاتفاق النووي مع إيران حيّز التنفيذ، وردّت السعودية بإعدام مجموعة شباب من الطائفة الشيعية، وعلى رأسهم الشيخ الشهيد نمر باقر النمر.

-هاجم محتجّون غاضبون السفارة السعودية في طهران وقنصليتها في مدينة مشهد، شرقي إيران، احتجاجاً على إعدام الرياض للشيخ وبعض الشباب.

-قرّرت السعودية قطع علاقاتها مع طهران، وتبعتها في ذلك دول خليجية وعربية أخرى. -انتقدت حكومة الرئيس روحاني المحافظين، متّهمة إياهم بالسعي لتوتير علاقات حكومته الخارجية .

وفي ولاية الرئيس روحاني الثانية، التي تزامنت مع الولاية الأولى للرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، العدو اللدود للاتفاق النووي، حاولت الحكومة الإيرانية آنذاك فتح قنوات اتصال مع الرياض لبحث المشاكل الثنائية؛ إلّا أنه، حسب تقارير إيرانية، فإنّ السعودية التي وجدت في مجيء ترامب مكسباً لها في مواجهة إيران، لم تتجاوب مع تلك الجهود، والتي زادت مع الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي، عام 2018، حيث ارتفع منسوب التوتّرات في المنطقة .

-زادت مرحلة رئاسة ترامب من التوتّر الإيراني - السعودي، ثم جاءت ولاية الرئيس جو بايدن، الذي دشّن مرحلة جديدة من الدبلوماسية مع طهران، على أمل إحياء الاتفاق النووي المترنّح الذي تعثّرت المفاوضات الرامية إلى إحيائه، والتي بدأت في نيسان 2021.

تزامناً مع تلك المفاوضات، وفي الشهر نفسه، انطلق الحوار الإيراني -السعودي بواسطة بغداد، وانعقدت خمس جولات حوار منذ ذلك التاريخ حتى منتصف عام 2022. واقتصرت تلك المباحثات على المستوى الأمني، بين مجلس الأمن القومي الإيراني وجهاز الاستخبارات السعودي. وقد شارك في

إحدى الجولات أمين عام مجلس الأمن القومي الإيراني علي شـــمخاني، وخالد الحميدان، رئيس جهاز الاستخبارات السعودي.

كما شاركت سلطنة عُمان في تسهيل عقد تلك المباحثات في العراق، حسب وسائل إعلام إيرانية؛ لكنها لم تؤدّ إلى نتيجة لاستئناف العلاقات السياسية، على الرغم من حديث إيراني وعراقي خلال منتصف عام 2022 عن اتفاق في الجولة الخامسة للانتقال بالمباحثات إلى المستوى السياسي، وسط توقعات باحتمال عقد لقاء بين وزيري خارجية البلدين؛ لكن اللقاء لم يحصل.

إنها خارطة الطريق التي كان من الممكن لها أن تؤســـس لإعادة العلاقات الدبلوماســـية خلال فترة وجيزة. لكن تسارعت الأمور بشكل مفاجئ، مما زاد حجم الضغط الأميركي لمحاولة عرقلة الاتفاق الذي تم بمبادرة عراقية ورعاية نهائية صينية. في البداية، كان الخطاب الأميركي اعتراضياً وكلامياً، ولا يعدو أن يظهر بمظهر العاجز عن فعل أي شـيء. لكن مع تواتر الأحداث، وتتالي الملفات الكبيرة في الشرق الأوسط لاعتماد لغة الدبلوماسية عامة، بين السعودية وسوريا، وبين أغلب دول محيط سوريا مع دمشـق، أحسّ الأميركي أن الأمور سـوف تخرج من يديه بشـكل كامل وغير متوقع. لذا هو أعاد تشغيل محرّكاته، حيث رأينا توقف وتشنّج العلاقات السعودية – السورية، والتصلب السعودي في الملف اللبناني من دون سبب، بعد أن كان هذا الموقف يتّسم بشيء من الحيادية الإيجابية؛ ثم جاء بيان القمّة الخماسية الذي وضع خارطة طريق أوليّة، قبل أن يصدر بيان مغادرة الرعايا السعوديين لبنان، والذي يمكن وصفه بالغير مدروس، دبلوماسياً وسياسياً.

لكن الرؤية السعودية الجديدة حول ضرورة فصل الملفات الخارجية عن بعضها، استطاعت أن توظّف الضـغط الأميركي بالطريقة الأقل كلفة، فكان انهيار العلاقات السـعودية –السـورية بشـكل جزئي؛ لكن فيما يتعلق بإيران، فالأميركي يهمّه تبريد المنطقة لأسباب متعددة، وأهمها:

–أ– التركيز على الملف الروسي وعلى العمليات الروسية العسكرية في أوكرانيا.

–ب– القضية الصينية الكبرى بالنسبة للأميركي هي الشغل الشاغل لكل مؤسسات أميركا الخارجية، دبلوماسية وأمنية وتجسسية، بغية محاربة التمدد الصيني الاقتصادي في العالم، وخاصة في مناطق منابع النفط في الشرق الأوسط.

–ج– العلاقات السياسية الحاكمة للجغرافيا السورية الطبيعية، وتعاظم عمليات قوى المقاومة في سوريا ضد القواعد المحتلة الأميركية، جعل عرقلة التقدم العربي نحو سوريا هدفاً أميركياً.

–د– الملف النووي الإيراني؛ يهم أميركا أن تستبدل الوسيط الروسي (كان عليه أن يأخذ تسعين كيلوغرام من الماء الثقيل ويبيعهم، بالإضافة لبعض الأمور التقنية) بوسيط موثوق. وربما تلعب الرياض هذا الدور.

فيما يتعلق بالرياض وطهران، إذا استطاع المفاوضون إتمام النقاط الأخيرة من الاتفاق، فهذا كفيل بأن يُنهي العداء القديم بين البلدين لما يقارب عقد من الزمن.

– تنفيذ الاتفاق يسير بسرعة، بانتظار زيارة الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي إلى الرياض بعد دعوة الملك السعودي سلمان الرسمية له.

واللقاء العلني الأهم كان حين التقى وزيرا خارجية البلدين في الصين (بكين). وبرز تصريح لمسؤول سعودي، حيث قال لمجموعة الأزمات إن الرياض "تريد البناء على الزخم الذي ولّده نجاح محادثات بكين"؛ وتبعه تصريح وزير المالية السعودي بأن المملكة السعودية مستعدة للشروع في الاستثمار في إيران "بسرعة كبيرة ."

–تبادل البلدان وفوداً تقنية استعداداً لإعادة فتح سفارتيهما، ما يشير إلى أن الجدول الزمني الأوليّ المكوّن من شهرين سار أفضل مما كان متوقعاً، وعلى الطريق الصحيح.

تأثير الاتفاق على ملفات المنطقة :

بعد الاتفاق الثنائي السعودي– الإيراني ، توقّع الكثيرون أنه يمكن للاتفاق أن يخفّف من التوترات في المنطقة العربية وعلى ضفاف الخليج والمضائق..

إن المنطقة بحاجة إلى أي تحرك مماثل يقود نحو الاستقرار الأمني والسياسي، في ظل الأزمة الإقتصادية العالمية، والتي سوف تتعاظم لتهدّد الأمن الغذائي وأمن الطاقة أيضاً، في ظل عالم قديم مترنّح وآيل للسقوط. إن هذا الرخاء سيعطي نتائج إيجابية بالنسبة لجميع الأطراف.

وفي السياق صدرت تصريحات خليجية رحّبت بالتوافق السعودي – الإيراني، حيث أكّد مسؤول قطري رفيع المستوى، لمجموعة الأزمات، أن الاتفاق شكّل "خطوة أولى إيجابية". لكن السعودية ستكون بحاجة للوقت لاستعادة درجة من الثقة بالنوايا الإيرانية بعد سنوات من العداء. وحتى البحرين – المعروفة بقلقها من الانخراط مع إيران – أصدرت بياناً رحّبت فيه بالاتفاق، وعبّرت عن أملها في تسوية الصراعات من خلال الحوار والدبلوماسية.

الشهيد الشيخ النمر وخطة ترامب :

تحسّنت العلاقات بين دول الخليج والجمهورية الإسلامية الإيرانية بشكل كبير في أواخر عهد الرئيس الأميركي باراك أوباما. أما الفجوة التي برزت وأثّرت سلباً على هذه العلاقات، ويمكن تتبّعها بين إيران وبين دول الخليج، فتعود إلى كانون الثاني من العام 2016، بعدما قامت السعودية بإعدام الشيخ الشهيد نمر النمر، وهو رجل دين معارض لسياسات الرياض. على إثر ذلك هاجم شبّان إيرانيون السفارة السعودية في طهران.

كانت ردّة الفعل الخليجية شبه موحّدة ضد طهران في ذلك الحين (باستثناء عُمان)، حيث خفّضت بعض هذه الدول علاقاتها مع إيران، فيما جرى قطع كامل للعلاقات من قِبل البعض الآخر.

إستمرت مسقط بعلاقتها الطبيعية مع طهران. أما قطر والكويت، فبقيا على مسافة غير بعيدة من الانخراط مع طهران، حتى في ظل التوترات المرتفعة .

أما السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين، فقطعت علاقاتها مع إيران، وذهبت أبعد من ذلك بانصياعها إلى رغبة دونالد ترامب أثناء حملته الانتخابية، والتي كان قد دعا فيها إلى فرض "أقصى الضغوط" الشاملة على إيران، والتي شملت أكثر من ألف وخمسمائة بند وعقوبة جديدة؛ بالإضافة إلى الخطابات العدائية لترامب، والتي وصلت حد وصفها بجرائم خطاب الكراهية، والتي كان الهدف منها كسب أصوات الناخبين الأميركيين واستعطافهم بعد فشل المشروع الأميركي في المنطقة. وأكثر هذه العقوبات كان الهدف منها عزل وإضعاف إيران .

بعد الرعاية الصينية للاتفاق المبدئي بين إيران والسعودية، قرّرت باقي الدول الاقتداء بالرياض، وحاولت استعادة علاقاتها الكاملة مع إيران (جميع دول الخليج العربية، باستثناء البحرين بشكل جزئي). وهذا الشكل الجزئي تحوّل إلى محادثات ثنائية مع إيران، بعدما كانت المنامة تتّهم طهران بإذكاء الإضطرابات الشعبية وسط الأغلبية الشيعية المنسحقة في البلاد .

بعد إعلان الاتفاق السعودي – الإيراني اجتمع أمين عام مجلس الأمن القومي الإيراني، علي شامخاني، بكبار المسؤولين الأمنيين والاقتصاديين في الإمارات العربية المتحدة، الأمر الذي أشار إلى تسارع واتساع العلاقات الإماراتية–الإيرانية تتالياً بعد النتائج السريعة للاتفاق السعودي– الإيراني.

بند عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول :

هو إعلان حسن نوايا مبدئي لمحاولة فحص نجاح البنود المتّفق عليها، على أن الاتفاق يقضي بوقف التدخل في السياسات الداخلية للدول في سائر أنحاء المنطقة من قِبل الطرفين.

أسباب بند عدم التدخل

لطالما كانت الشكوى من الرياض، منذ وقت طويل، من تذمّرها مما تقول إنه :

–أ– (الدعم الإيراني للمجموعات المسلّحة في جميع أنحاء المنطقة)

–ب– زعم الرياض أن لإيران محاولات متواصلة ودائمة لإثارة التمرد ودعمه لدى الطائفة الشيعية في السعودية.

البند من وجهة نظر إيرانية :

–أ– إتّهمت إيران دول الخليج دائماً بأنها أحد الأسباب لوجود الولايات المتحدة والكيان الإسرائيلي على أبوابها.

–ب– اتّهام إيران للسعودية بسبب الاضطرابات الشعبية والقلاقل التي كانت تحدث بدعم مالي سعودي وتوجيه استخباري غربي، وأهمها إغلاق قناة إيران انترناسيونال التلفزيونية

أما عن حسن النوايا الطيّبة، فهناك بعض الأمور على الطرفين الالتزام بها :

–أ–قالت الرياض إنها ستوقف دعمها للشبكات الإعلامية المحرّضة على الشعب والجمهورية الإسلامية في ايران.

–ب– ذكرت إيران أنها ستقلّص شحنات الأسلحة إلى أنصار الله في اليمن.

ومن حسنات الاتفاق السعودي – الإيراني المهمة، بعد إظهار حسن النوايا وإعادة فتح القنصليات والسفارات بين البلدين، فتح باب التنسيق الأمني بين دول الخليج مع إيران والعراق.

كانت رغبة بعض الدول التي قطعت علاقاتها مع إيران أن تُبقي على هذه العلاقات، لكنها كانت تنتظر قيام الرياض بذلك، حيث أظهرت بعض دول الخليج، ذات التأثير السياسي القليل، تبعيتها للسياسة السعودية. وعلى هذا القياس، فإن على طهران فتح بابها الدبلوماسي بشكل أوسع، وعلى أعلى مستوى من النقاشات، لمعالجة كافة الهواجس الأمنية لدى تلك الدول، بعد حملة الشيطنة العالمية

حيال إيران. وعليه، فإن هذه الحوارات والنقاشات تبني منصّة انطلاق لتشمل كل القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاجتماعية والسياحية التي انطلقت منذ مدّة (تقول إيران إن عليها المحافظة على أمن المدن السعودية لما تحويه من أماكن إقامة شعائر الحج؛ وبالمقابل، هناك عشرات الآلاف من الشيعة في الخليج الذين يزورون المقامات الدينية في إيران).

الملف العراقي :

بعد الشرارة الأولى للاجتماعات الإيرانية –السعودية التي تمّت في العراق، كان لا بدّ من أن يتأثر العراق إيجابياً من الاتفاق السعودي–الإيراني؛ فهو استطاع أن يخفّف حدّة التوترات الداخلية بعد تطبيق بند عدم التدخل ووقف الدعم للأطراف المتنازعة. حاولت بغداد تقريب السعودية وإيران من بعضهما البعض لأنها تمتلك حدوداً مع الجارين(حدود إيران مع العراق أطول بمرّتين من حدود العراق مع السعودية)؛ بالإضافة للتقارب المذهبي، مع ما تمتلكه إيران من علاقات دينية، واقتصادية وثقافية وثيقة مع الشعب العراقي، ودعمها للحشد الشعبي العراقي في حربه ضد الإرهاب المنظّم والمجموعات التكفيرية. كما أن لطهران مساهمات في توفير الماء والكهرباء للعراق، بالإضافة إلى المساهمات الأمنية لحفظ أراضي العراق من تمدّد دولة "داعش" الإرهابية.

يتم اتّهام إيران بأنها خلف عمليات استهداف الوجود الأميركي في العراق، من خلال عمليات إطلاق الصواريخ على أماكن تمركز القوات الأميركية المحتلة في العراق .

وساطة الكاظمي :

على الاتفاق السعودي–الإيراني أن يزيل المشاكل والهواجس الأمنية والعقبات السياسية والاقتصادية التي وقفت في طريق ضخ استثمارات وأموال أجنبية في العراق، لغياب البنية التحتية اللازمة وفقدان الاستقرار الأمني في بعض المناطق، حيث تريد كل من إيران والسعودية الدخول في عمليات استثمارية كبيرة في العراق على صعد الطاقة والأمن والغذاء.

ومن أجل خفض حرارة التوترات، بذلت بغداد جهوداً لإعادة تموضع العراق بصفته ساحة للحوار الإقليمي بدلاً من أن يكون ساحة للمواجهة بالوكالة. وقد دعا مصطفى الكاظمي (رئيس الوزراء العراقي بين عامي2020 و2022)، وبحكم العلاقات التي أقامها عندما كان رئيساً للمخابرات العراقية

سابقاً، فهو كان قد وجّه دعوة لممثّلين عن إيران والسعودية إلى بغداد لعقد خمس جولات من المباحثات المباشرة خلال ولايته رئيساً للوزراء. وكانت تلك المفاوضات جوهرية لناحية توضيح هواجس كلا الطرفين، وبناء ممارسة للحوار المنتظم، مهّدت السبيل لاجتماع بكين. وقد حاول العراق، في ظل حكومة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، تعزيز علاقاته مع السعودية، حيث وقّع مسؤولون من وزارتي الداخلية السعودية والعراقية مذكّرة تفاهم لتعزيز التعاون الأمني. وعندما استضافت مدينة البصرة العراقية الجنوبية الدوري الخامس والعشرين لكأس الخليج في كرة القدم، تدفّق الآلاف من الزوّار من كل دول الخليج إلى العراق بشكل لم تشهده البلاد منذ سنوات، حيث شاهدنا ردّات فعل إيجابية من المشجّعين الرياضيين.

الملف اللبناني :

التنافس السعودي–الإيراني في لبنان لم يكن بمعزل عن الاتفاق بين البلدين. فلبنان كان عقبة رئيسية، وساحة نزاع، بعد دعم الرياض للاضطرابات في الشارع اللبناني؛ بالإضافة إلى دعمها المادي المتواصل للماكينات الإعلامية المحرّضة على المقاومة وسلاحها، واتّهام إيران أنها محتلّة للبنان تحت مسمّى الاحتلال الإيراني للبنان.

وآخر هذه الملفات هو الملف الرئاسي اللبناني، بعد شغور كرسي الرئاسة لأشهر عديدة، وبعد فشل المجلس النيابي في هذا الملف. فقد اتجهت الأنظار للخارج، حيث استبعدت القمة الخماسية في قطر إيران، رغم اتهامها بالهيمنة والاحتلال وفرض أجنداتها داخلياً. بالمقابل، اجتمعت الدول الخمس في سياق تدخل سافر في الشؤون الداخلية اللبنانية لاختيار مواصفات الرئيس ومحاولة فرض وجهة نظر مختلفة لأغلب توجهات الشعب اللبناني.

بعد أزمة عام 2019 دخل لبنان في دوّامة شلل الدولة، وانقسم البلد إلى معسكرين أو فريقين سياسيين: فريق تقوده السعودية وبعض الدول بالتنسيق مع أميركا وأجهزة المخابرات عبر بعض الأحزاب والمنظمات الغير حكومية، والفريق الوطني الذي يرفض الهيمنة الأمريكية وقرارات العقوبات والتجويع بحق المجتمع اللبناني.

إن محاولة توظيف بنود عمل خارجي جعلت البلد على حافة الانهيار، بعد الإفلاس الاقتصادي والشغور الرسمي لكلّ المواقع الحسّاسة في لبنان، باستثناء موقع قائد الجيش، في ظل صعوبة اختيار

رئيس للبلاد، وحكومة تصريف أعمال غير فعّالة، مع إيعاز الخارج بتعطيل جلسات انتخاب الرئيس في أروقة المجلس النيابي اللبناني.

إستقبل اللبنانيون الاتفاق السعودي–الإيراني بإيجابية كبيرة، وتأمّلوا خيراً بعد منع السعودية الدول العربية من دعم لبنان والاستثمار فيه؛ بالإضافة إلى سيف عقوبات قانون قيصر، حيث عبّرت الأطراف السياسية عن آراء مختلفة فيما يتعلق بهذا الاتفاق، بين تفاؤل حذر من أن اتفاق بكين يمكن أن يعجّل التسوية السياسية في المنطقة وتبدأ الانفراجات في لبنان بشروط محددة. أما بعض الفرقاء، فبلغت قلوبهم حناجرهم خوفاً من نسيانهم من قِبل مُحرّكيهم وداعميهم الخارجيين، وعمدوا إلى لعب أوراق داخلية متمادية، وما زالوا على هذا الأمر لتفجير الأوضاع داخلياً، لعلمهم بأن أدوارهم انتهت بانتفاء الحاجة إليهم.

يطغى التفاؤل الحذر على أطياف الشعب اللبناني بأن أولوية السعودية هي في اليمن والعراق أكثر من اهتمامها بالملف اللبناني، حيث كرّرت المملكة بأنها لا تملك مرشّحين أو أسماء لتولّي منصب رئيس الجمهورية اللبنانية؛ لكنها كانت تضع سيرة ذاتية للشخص العتيد!

موقف حزب الله:

عبّر حزب الله عن رضاه على الاتفاق الإيراني – السعودي الذي من شأنه تبريد المنطقة وحقن الدماء، كخطوة أولى للخروج من الهيمنة الأمريكية على قرارات بعض الدول، وكونه سيوفّر من زمن استمرار الأزمات في المنطقة. كما أن هذا الاتفاق سيأتي بالأمن والاستقرار للجميع، حتى يمكن القول إنه بداية نهاية محاولات زرع الاضطرابات في إيران وفشل محاولات عزلها، وإعطاء دروس للدول بأنها تستطيع الصمود في وجه أميركا، والنجاح في بناء قدراتها العلمية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدبلوماسية.

ومن الممكن أن يكون الاتفاق بداية نهاية التزامات السعودية بسياسات الولايات المتحدة التخريبية.

إن مصلحة الرياض تكمن في وضع حد للمواجهات الإقليمية، ما سيجعل مستخدميها اللبنانيين (بعض نوّاب السنّة وبعض نوّاب التغيير والقوات اللبنانية) أكثر المتضررين كونهم سيكونون مرغمين على المساومة والتنازل بعد سحب الدعم السعودي عنهم.

فبعد الانفتاح السعودي على سوريا، عبّر بعض المعارضين اللبنانيين عن فقدان الأمل، بسبب الانفتاح العربي على سوريا وفتح السفارات، وتركيز إطلاق عجلة إعادة الإعمار على ما يبدو استعادة دمشق لدورها العربي والإقليمي الوازن الذي يؤثر في ميزان القوى في لبنان، مع نتائج إيجابية متعاظمة لحزب الله وحلفائه. وقد زعم بعض المعارضين بأن الالتزام المعلن المتبادل بين إيران والسعودية باحترام مبادئ سيادة الدول سيُترجم في تخفيف إيران من درجة تدخلها في الحياة السياسية اللبنانية.

لكن، حتى كتابة هذه السطور، لا انفراج في أزمات لبنان، مما يعني أن الأولوية القصوى للسعودية وإيران هي في مكان آخر تماماً، رغم نتائج القمّة الخماسية الباهتة وانتظار زيارة المبعوث الفرنسي في أيلول إلى لبنان، حيث يبقى الملف اللبناني معلّقاً بانتظار تطورات جديدة أو أولويات ترتيب الملفات الخارجية.

في 14 نيسان، أظهر خطاب للسيد حسن نصر الله ثقته في أن توازن القوى الإقليمي تحوّل لصالح إيران وحلفائها، كرسالة واضحة بأنه من غير المرجّح أن يفكّر حزب الله بتقديم تنازلات سياسية جديّة في مختلف الملفات الأساسية، مثل التخلّي عن دعمه للتطلعات الرئاسية لسليمان فرنجية مدعوماً من حركة أمل و حزب الله.

إقتصادياً :

الاتفاق السعودي–الإيراني لن يأتي بحاكم جديد لمصرف لبنان، ولن يضع خطة إعادة هيكلة المصارف، وحوكمة الاقتصاد؛ ولن يمهّد الاتفاق لحل المأزق الرئاسي في لبنان. وحدوث اختراق في معالجة الانهيار الاقتصادي للبلاد سيظل غير مرجّح في ظل غياب الدعم المالي الخليجي والاستثمارات الأجنبية في لبنان.

الملف السوري:

بعد ثلاث سنوات ونصف من بداية وقف إطلاق النار في الحرب الكونية على الدولة السورية، بعد القضاء على معظم البؤر الإرهابية على الأراضي السورية، ومع الاستقرار النسبي على أكثر خطوط الجبهات في البلاد منذ آذار 2020، (باستثناء بعض العمليات الإرهابية بين الفَينة والأخرى)، أعلِن عن الاتفاق بوساطة روسية وتركية على تجميد هجوم الجيش العربي السوري على آخر معاقل

الإرهاب في محافظة إدلب في الشمال الغربي، والواقعة تحت سيطرة هيئة تحرير الشام (عضو سابق في القاعدة قطع علاقاته مع الحركة العالمية، لكنه ما يزال مصـــنّفاً دولياً كمجموعة إرهابية) مع تعزيز سـيطرته على إدلب؛ بالإضـافة إلى الفصـائل المدعومة من تركيا، مع وجود شـظايا متفرقة من بقايا المجموعات المسلّحة السورية التي تمتّعت سابقاً بدعم عربي واسع وغربي تسليحي. ويبقى هذا الملف مجمّداً ومحصوراً في المنطقة على الحدود التركية.

في مكان آخر، تستمر قوات سورية الديمقراطية، ذات الأغلبية الكردية، والمدعومة أميركياً، في شمال شرق سورية، بحملتها المعادية لتنظيم داعش الإرهابي، بينما تنخرط في مناوشات محدودة مع تركيا.

بعد استعراض للقوى المتبقية على الأرض السورية، مع عشرات القواعد العسكرية للاحتلال الأميركي، والتي تحمي سـرقة الثروات السـورية على الأرض، نسـتطيع القول بأن الاتفاق السـعودي –الإيراني قد يغيّر بالفعل من توازنات القوى وتوزيع خريطة الصـراع على الأراضـي السـورية؛ بالإضـافة إلى عودة سوريا للجامعة العربية.

إن تعهّد عدم التدخل يحتّم على السـعودية، وعلى دول الخليج، وقف دعم المجموعات المسـلّحة، وأن تدفعها للاستجابة لبنود تسوية الأوضاع التي عرضتها الجمهورية العربية السورية للراغبين بإلقاء السلاح والعودة إلى كنف الدولة.

إن الاتفاق الإيراني–السعودي قد سرّع تطبيع العلاقات بين دمشق وبعض الحكومات العربية، استكمالاً لدعوة موسكو القديمة بضـرورة الانفتاح العربي على سـوريا. لكن ظلّت دمشـق ثابتة على مواقفها، مع رفضها المساومة بشأن قضايا تراها رئيسية، مثل:

–أ– العودة الآمنة للّاجئين.

– ب– إعطاء دور سياسي لشرائح من المعارضة.

–ج– رفض سـوريا إخراج القوات الإيرانية وحزب الله من أراضـيها تحت عنوان أنهم موجودون بدعوة رسـمية من الحكومة السـورية وليسـوا محتلّين، مثل الأميركي أو التركي. وهذه الثوابت كانت قد أخّرت عمليات إعادة التطبيع العربي – السوري.

وما حدث بعد الاتفاق السـعودي – الإيراني أن الرياض وافقت على إعادة تطبيع العلاقات مع دمشـق دون شروط .

وفي ظل انهيار جزئي وموقّت للعلاقات السعودية– السورية، ليس هناك ما يشير إلى أن التطبيع الدبلوماسي بين دمشق وبعض الحكومات العربية أتى نتيجة لتسوية الصراع داخل الأراضي السورية؛ بالإضافة إلى بقاء الثوابت السورية بأن سوريا هي جزء مهم من محور المقاومة المعادي لأميركا وللكيان الإسرائيلي المحتل، واعتبار القضية الفلسطينية المركزية جوهر الصراع مع "إسرائيل".

إن فقدان السعودية لأي نفوذ حقيقي لها على أي مجموعة مسلّحة رئيسية في سورية، توازى مع عدم رغبة الرياض في تسخير الاتفاق السعودي – الإيراني لدفع دمشق إلى تقديم تنازلات من شأنها أن تُفضي إلى حل سياسي للصراع، الأمر الذي يمكن أن يمهّد بدوره الطريق لتخفيف العقوبات الغربية على سوريا.

وبشكل عام، لا يبدو أن هناك احتمالاً واقعياً لحدوث تسوية سياسية شاملة في ظل بقاء بؤر التوتّر في الشمال السوري.

الملف اليمني :

تزامن الاتفاق السعودي – الإيراني مع الذكرى الثامنة للعدوان العسكري الذي تشنّه السعودية منذ سنوات على الشعب اليمني لفرض خياراتها السياسية في اليمن.

لكن تحوّلت الحملة الكونية على الجيش اليمني وحركة أنصار الله إلى ما يشبه الغرق في المستنقع الفيتنامي بالنسبة لأميركا، حيث فشلت هذه الحرب وأصبحت مكلِفة، بشرياً وعسكرياً وسياسياً، للسعودية التي قدّمت التنازلات لليمن المقاوم؛ تارة عبر هدنة، وتارة عبر اتفاق ثلاثي أو أكثر، إذ إنها لم تحقّق أهدافها المعلنة، أي هزيمة الحوثيين واستعادة سيطرة حكومة عبد ربه منصور هادي الهارب إلى فنادق الرياض.

أدّت هذه الحملة إلى تعزيز العلاقات الإيرانية –اليمنية وتبادل الخبرات لحماية الشعب اليمني من العدوان المستمر منذ سنوات ثمان، بما في ذلك تقديم المساعدات العسكرية، والدعم الدبلوماسي واستضافة وسائل الإعلام الإيرانية للصوت السياسي لأنصار الله.

واليوم، ينقسم اليمنيون إلى جيش يمني وحركة أنصار الله في المرتفعات الشمالية، ومدينة صنعاء، حيث يعيش معظم السكان. بالمقابل، تتناحر السعودية والإمارات عبر الوكلاء اليمنيين لتنفيذ الأجندات السياسية والعسكرية المختلفة.

هدنة هشّة

حاولت السعودية التوصل إلى نهاية تفاوضية للحرب على اليمن، أو على الأقل تعليق مشاركتها في العدوان عبر وساطة الأمم المتحدة، لتصل الأمور إلى هدنة لمدة شهرين، جدّدت مرّتين قبل انتهاء أمدها؛ وهي قابلة للتجديد بعد نجاح عمليات تبادل الأسرى وفك الحصار عن مطار صنعاء؛ بالإضافة إلى بعض الشروط التي لم تتحقق بعد.

وساطة عُمانية

قامت عُمان بمبادرة عبر اتصالات مكثّفة مع السعودية وأنصار الله، تطورت إلى محادثات مباشرة عندما زار الوفد السعودي صنعاء لمناقشة اتفاق وقف إطلاق نار دائم. وتأمل الرياض بأن الاتفاق مع طهران سيساعد في المحافظة على الزخم نحو المخرج الذي تسعى إليه من اليمن. قد ترى السعودية وإيران في التوصل إلى تسوية في اليمن خطوة أولى نحو ترتيب أمني إقليمي يمكن أن يحقّق مصالحهما.

لكن ما تزال الطريق طويلة للوصول إلى حل سلمي للحرب والحصار على اليمن، وما زال من غير الواضح إلى أي حد سيساعد الاتفاق الذي توسطت فيه الصين في تحقيق ذلك. حتى الآن، لم تُظهر السعودية أنها مستعدة لتقديم تنازلات حقيقية، عبر إنهاء حصار الموانىء البحرية اليمنية وتفتيش السفن الداخلة للمياه اليمنية وفرض خوّات عليها؛ وأيضاً عدم الإفراج عن المرتّبات المالية للشعب اليمني عبر حجز الأصول في المصارف في إطار البلطجة السعودية المستمرة.

إن القبول بحل سياسي بات متوقفاً على التنازلات السعودية، في ظل تهديد دائم من قِبل حركة أنصار الله بأنها قد تنسف الهدنة وتعود لاستئناف العمليات العسكرية الدفاعية.

إن بند عدم التدخل في الشأن اليمني في الاتفاق السعودي –الإيراني يُحتّم على السعودية قطع دعمها للمجموعات المسلّحة اليمنية ودعوتها للانخراط في الحياة السياسية التي دعت إليها حركة أنصار الله. وعلى الإمارات أيضاً حذو طريق السعودية، ووقف إذكاء المعارك الجانبية بهدف السيطرة على مقدرات الشعب اليمني، والانسحاب من الحيد البحري ومن جزيرة سقطرى اليمنية، وعدم السماح للوجود الإستخباري الإسرائيلي على الأراضي اليمنية.

حركة أنصـار الله رحّبت بالاتفاق السـعودي – الإيراني، على الأقل مبدئياً، وذلك عبر المتحدث باسـم الحركة، السـيد محمد عبد السـلام، الذي عبّر عن الأمل بأن الاتفاق سـيضـع حداً لما سـمّاه "زعزعة إستقرار المنطقة التي دمّرها التدخل الصهيوني– الأميركي."

ويبقى احتمال التقدم السياسي في اليمن بعد تمديد الهدنة، والتي يمكن أن تُفضي إلى وقف إطلاق نار دائم، مع تبادل الأسرى في مرحلة لاحقة.

وفي وقت سابق، فرضت السعودية على أعضاء مجلس القيادة الرئاسي اليمني مناقشة تفاصيل خارطة طريق كانت الرياض تتفاوض عليها مع حركة أنصـار الله. وخارطة الطريق هذه سـتقسـم إلى مراحل، بدايتها باتفاق الحركة مع السـعودية، سـيؤدّي إلى فتح كامل لموانئ البلاد وكذلك الطرقات. من حيث المبدأ، ينبغي لهذه الخطوة أن تفتح الباب أمام مفاوضـات يمنية–يمنية. كما ينبغي أن تسـمح بدفع رواتب موظّفي الخدمة المدنية والعسكريين في المناطق التي توجد فيها حركة أنصـار الله؛ وهو مطلب رئيسـي لها، يرفضـه حلفاء السـعودية في اليمن، وهو يزداد تعقيداً بسـبب الوضـع غير المسـتقر عند مستخدمي السعودية والإمارات في اليمن.

تنص الخطة على مرحلة انتقالية من سنتين، تخصّص للحوار اليمني–اليمني حول المستقبل السياسي للبلاد. لكن حتى الآن، يبقى من غير الواضح ما إذا كانت الأطراف اليمنية سوف تجلس مع بعضها البعض.

وعموماً، إن تأثير الاتفاق السعودي – الإيراني ليس كبيراً، لأنه ليست للسعودية سطوة على الأطراف المعادية للشـعب اليمني، ولو كانت الإمارات تتصـارع معها. لكن عند تقديم المصـالح المشـتركة وحساباتها، يصبح التدخل السعودي واليمني لفرض خطط المصالحة مع حركة أنصـار الله واقعاً على الأطراف المعادية القبول به.

الملف الأكثر تعقيداً هو ملف الكيان الإسرائيلي:

كل القيادات الإسـرائيلية، العسـكرية والأمنية والدفاعية، ترى في إيران التهديد الأكبر لأمن الكيان المحتل، لأنها تنظر إلى إيران مع برنامج نووي بمثابة التهديد الاستراتيجي الرئيسي للوجود الصهيوني .

لقد فعّل كيان الاحتلال الإسرائيلي كل ضغوطه الدبلوماسية والإعلامية من أجل عزل إيران عن العالم، ومواجهتها من خلال العقوبات الدولية وبث الاضطرابات الداخلية واغتيال علمائها؛ وأيضاً من خلال التهديد العسكري وحرب البحار والحروب الأمنية وحرب المسيّرات. لذلك سعى الكيان الموقت لشيطنة إيران وبث الخوف منها من قِبل الدول العربية، وإظهار "إسرائيل" بأنها الدرع الحامي لهذه الدول بمواجهة إيران.

لكن بعد الاتفاق الإيراني –السعودي، انهارت مقولة البعبع الإيراني والحامي الصهيوني، حيث ينظر الإسرائيليون إلى الاتفاق بقلق شديد، ويشعر المسؤولون الإسرائيليون بالضيق من أن الاتفاق المذكور من شأنه أن يعيق الجهود الإسرائيلية لبناء تحالف إقليمي معادٍ لإيران، الأمر الذي يشكّل الدافع الرئيسي وراء الاتفاقات الإبراهيمية التي بدأت بالانهيار تباعاً، مع تصميم الكيان على إضافة السعودية إلى الدول التي يريد تطبيع العلاقات معها .

أيضاً، يبرز القلق الصهيوني من تضاؤل الدور الأميركي المهيمن في المنطقة، سيما أن الصين، التي رمت بشريان حياة سياسي واقتصادي لطهران على مدى السنوات القليلة الماضية، يمكن أن تملأ الفراغ. ويمكن لتحرّك السعودية الأخير كي تصبح "شريكاً حوارياً" في منظمة شنغهاي للتعاون، والتي تتمتع إيران فيها بمكانة مراقب، أن يضيف إلى مخاوف الاحتلال الإسرائيلي؛ وكذلك قرار المملكة الأخير استضافة وفد من حركة حماس، بعد سنوات من الاحتكاك.

كما يأتي الاتفاق السعودي–الإيراني في مرحلة ما بعد إطلاق صواريخ على الكيان الإسرائيلي من قطاع غزة، وكذلك من لبنان وسورية، ما يثير قلق "إسرائيل" من سيناريو يوم القيامة عليها؛ وأيضاً القلق البالغ من أن اتفاق بكين أعطى إيران وحلفاءها قوة خارجية أكبر ممّا كانت عليه.

ومن غير الواضح كيف سيكون رد الفعل الإسرائيلي. يمكن لشعورٍ متنامٍ بالعزلة أن يدفع القادة الإسرائيليين إلى مضاعفة تهديداتهم بالعمل ضد البرنامج النووي الإيراني، مع اقتراب الحل لهذا الملف بين إيران والغرب.

بعد الاتفاق السعودي –الإيراني فقد ساسة الكيان الإسرائيلي المتهالك أي مسوّغ لعمل عسكري ضد إيران، في ظل الهدوء الإقليمي المفترض إنجازه بعد إعادة العلاقات وفتح أبواب التبادل التجاري والاستثمارات، والتي تحتاج إلى بيئة آمنة عسكرياً وأمنياً، مما يجعل تبرير الضربات الإسرائيلية

الأحادية أكثر صعوبة، بعد عدم استجابة أميركا لهذه الأعمال، ورفض بعض دول الخليج استخدام مجالها الجويّ لأعمال عدائية ضد إيران.

علاوة على ذلك، فإن جهود "إسرائيل" القديمة لمواجهة إيران، بشكل عام، وتقويض الاتفاق النووي لعام 2015 بوجه خاص، أحدثت أثراً عكسياً على ما يبدو، وأسهمت، إضافة إلى الانسحاب الأميركي من الاتفاق واستراتيجية ترامب في فرض "أقصى الضغوط"، في القرارات الإيرانية بالتحرك والاقتراب أكثر فأكثر من الوصول إلى قدرات الأسلحة النووية. أضف إلى ذلك حقيقة أن صنّاع السياسات الإسرائيليين منشغلون بالاضطرابات الداخلية – المظاهرات ضد محاولات الحكومة إضعاف المحكمة العليا الإسرائيلية، والتوغلات في الضفة الغربية لكبح جماح المجموعات الفلسطينية المقاومة – وقد لا يكون لديهم وقت لصياغة رد فعّال على الاتفاق السعودي–الإيراني.

رغم ذلك، وحتى لو تحسّنت العلاقات بين السعودية وإيران، فإن أحد الأهداف المحورية لرئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، سيظل يتمثل في تطبيع العلاقات مع المملكة السعودية لإحياء عزلة حكومته اليمينية الخارجية.

لقد أشار كل من العدو الإسرائيلي والولايات المتحدة إلى أنهما لا ينظران إلى التهدئة الإيرانية–السعودية على أنها عقبة أمام تحسين العلاقات الإسرائيلية–السعودية، حتى لو بدا مثل ذلك التطور بعيد المنال حالياً. وبالفعل، إذا وجِدت عقبات على ذلك المسار، فإن مصدرها ليس إيران، بل مطالب قدّمها السعوديون للولايات المتحدة مقابل التطبيع مع "إسرائيل"، وأفعال وخطاب حكومة أقصى اليمين الإسرائيلية المعادية للفلسطينيين.

ويشمل الثمن الذي وضعته الرياض للتطبيع، ضمانات أمنية ودعماً من واشنطن لتطوير برنامج نووي مدني. لكن معاملة "إسرائيل" للفلسطينيين، والحوادث الخطيرة، مثل الهجمات الأخيرة للقوات الإسرائيلية على المصلّين المسلمين في المسجد الأقصى، لا تزال حيّة، الأمر الذي يرفع الكلفة السياسية للتطبيع مع "إسرائيل" بالنسبة للقادة السعوديين.